



دراسة : العراق من اكثر الدول العربية ذكاءا

حسب دراسة حديثة أن الشعب العراقي يتصدر قائمة البلدان العربية الأكثر ذكاء، تليه الكويت ثم اليمن، فيما تشترك السعودية والإمارات والمغرب في نفس الترتيب وهو ٢٤ على مستوى العالم.

كشفت دراسة عالمية نشرتها شبكة [غود نت] عن ترتيب دول العالم وفقاً لمعدلات الذكاء، وذلك باستخدام المقياس العلمي الشهير [الآي كيو] وهو ما يعرف بمتوسط نسبة الذكاء [IQ] والتي تشير إلى إختصار Intelligence Quotient، ويمكن القول إن الشخص الذي يحصل على ١٠٠ درجة وفقاً لمقياس [الآي كيو] هو شخص ذكي، وكلما ارتفعت النسبة أصبح قريباً من درجة العبقرية، فقد حصل العالم الشهير آينشتاين على ٢٠٠ درجة.

وبعيداً عن رمزية مقايس [الآي كيو] فقد كشفت الدراسة عن متوسط نسبة ذكاء شعوب العالم، عن تصدر العراقي قائمة البلدان العربية بمتوسط ٨٧ درجة، مما جعل العراق يحتل المرتبة ٢١ عالمياً.

وجاءت الكويت في المركز الثاني عربياً بـ ٨٦ درجة، ثم اليمن ٨٥ درجة، وتقاربت الإمارات والأردن والسعودية حصدت الجزائر والبحرين وليبيا وعمان وسوريا وتونس المرتبة الخامسة عربياً بنفس الدرجة وهي ٨٣، مما جعل الدول المشار إليها تقع في المركز الـ ٢٥ عالمياً.

أقتصاديون: غياب الرقابة المالية جعل العراق ساحة واسعة لعمليات غسيل الاموال

تعتبر عمليات غسيل الاموال 'تبييض الاموال' من الجرائم الاقتصادية الكبرى الى تحطم اقتصاد البلد من خلال تحويل الاموال غير المشروعة المستحصلة من اختلاس الاموال والتزوير والرشوة وغيرها الى مشروعة تدخل بالاستثمار.

واجمع عدد من المختصين بالشأن الاقتصادي على ان تدهور الوضع الامني والسياسي وانتشار الفساد المالي والاداري اهم اسباب ازدياد عمليات غسيل الاموال في العراق.

وقال الخبير المصرفي ماجد الصوري، ان مصطلح غسيل الاموال 'تبييض الاموال' يطلق على الاموال القذرة التي تأتي من مناشئ غير قانونية يمكن تحويلها الى مبالغ قانونية، مبينا انها تحتاج الى متطلبات وعوامل اساسية متعلقة بالوضع الامني والسياسي ومنافذ استثمار.

وأضاف الصوري: ان غسل الاموال هو عمليات فساد كبيرة وارقامها حسب بعض الاحصائيات في العراق (١٣٨) مليار دولار يتم غسلها بعد تهريبها خارج العراق.

وأشار: الى ان هناك خمسة مؤسسات حكومية في مختلف الوزارات والدوائر تعمل على مكافحة عمليات غسيل الاموال، متسائلاً هل في ظل الوضع السياسي والامني المتردي تجري ملاحقة فعلية بحق مرتكبين هذه الجريمة؟.

من جانبه اكد عضو اللجنة الاقتصادية النائب ابراهيم الركابي، ان عمليات غسيل الاموال تجري من خلال الصفقات التي تنتج من المزاد العلني للبنك المركزي والشركات والمصارف الوهمية التي تم تأسيسها منذ فترة غير بعيدة .

وأضاف الركابي: ان هناك لجان تحقيقية شكلت لملاحقة عمليات غسيل الاموال وتوصلت الى وجود شركات وهمية تقوم بعمليات فساد كبيرة بأموال ضخمة.

وبين: ان هناك جهات سياسية تقوم بعمليات غسيل الاموال خدمة لمصالحها الشخصية، فضلاً عن وجود مجاميع ارهابية تقوم بجلب بضائع من الخارج عن طريق تلك الاموال وتدخلها للعراق لتستخدمها في عملياتها الارهابية.

من جهته قال عضو اللجنة الاقتصادية النائب محما خليل، ان الفساد والارهاب وجهان لعملة واحدة، وقد صنفت منظمة الشفافية الدولية العراق بنسب متقدمة في الفساد وهذا لايليق بحضارتنا.

وأضاف خليل: ان الفساد المالي والاداري المستشري احد اسباب عمليات غسيل الاموال، فضلاً عن غياب الرقابة الحكومية وعدم وجود تكنولوجية ونظام بنكي متطور.

وتابع: ان المناخ السياسي غير المستقر ادى ايضاً الى تفشي عمليات غسيل الاموال في مفاصل الدولة، مطالباً الجهات ذات العلاقة بالقضاء على هذه الظاهرة لانها تستخدم اموالنا ضدنا وتقتل ابنائنا وتدمر البنى التحتية للبلد.

سوريا.. تقرير يكشف عن مقتل ١١ الف طفل منذ بدء الحرب

كشف تقرير صدر عن مجموعة أوكسفورد للبحوث الاحد ١١/٢٤، أن ١١٤٢٠ طفلا دون الثامنة عشرة لقوا مصرعهم في سورية حتى نهاية أغسطس/آب الماضي.

وجاء في التقرير أن ٧ من كل ١٠ ضحايا من الأطفال قتلوا بأسلحة متفجرة، وأشار التقرير إلى أن أكثر من ربع هؤلاء سقطوا بنيران أسلحة خفيفة، منهم ٧٦٤ في عمليات إعدام و٣٨٩ بنيران القناصة، وأوضح التقرير أن الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والسابعة عشرة، يشكلون الفئة الأكثر عرضة للقتل في سورية، هذا وسقط أكبر عدد من الأطفال في محافظة حلب (٢٢٢٣) ودرعا (١١٣٤)، فيما قتل ١٢٨ طفلا في الهجوم الكيميائي الذي وقع في الغوطة الشرقية يوم ٢١ أغسطس/آب، بحسب التقرير.

اساليب الاذلال في القنوات العراقية

تنفرد وتتسابق وتبتكر القنوات العراقية دون غيرها من القنوات العربية في عرض برامج تختص بتقديم الدعم المادي للمرضى والمحتاجين بطرق مذلة ومخجلة لاسيما خلال شهر رمضان او قبيل الانتخابات المحلية او البرلمانية، واصبحت تلك البرامج وسائل دعائية لأشخاص وجهات من خلال استخدم اناس بسطاء اضطرهم ظروف العوز او المرض للتطوع في هذا الظهور المخجل والمؤلم الذي يظهر العراقيين يستجدون مذلين، وهنا اود ان اقول لمدراء تلك القنوات : ان هناك ثقافة اعلامية واخلاقية ومهنية بهذا المجال وهي ان تكون المعالجة بطريقة شمولية من خلال تكفل اسرة مرضى لاسيما من الاطفال في مستشفيات داخلية او خارجية بدون اجبار المستفيد او ذويه من الظهور امام الشاشات، او عرض طريقة توزيع مبالغ مالية او ملابس او اجهزة عينية لهذه الفئات من المجتمع، او سداد دين شخص مطلوب "ملاليم" لوكيل غذائية كما ظهر ذلك ببرنامج "شطب دين" المثير للسخرية والاستهجان الذي قدم من على قناة العراقية خلال رمضان الفائت او برنامج "طيبة اهلنا" على قناة الرشيد الذي يحمل سيناريو في منتهى السخف والاحتقار وغيره من برامج مدفوعة الثمن ومعروفة الهدف كالتي تقدمها الشرقية وغيرها من القنوات العراقية البائسة.. واقول اذا كان ماء وجوهكم قد جف على الاقل احفظوا ماء وجه العراقيين المحتاجين.. ولله درك ياعراق

النزاهة: استجابة كبار المسؤولين لكشف ذممهم المالية وتخلف اخرين بينهم نائب لرئيس الوزراء

سجلت هيئة النزاهة حتى نهاية تشرين الأول الماضي استجابة كبار المسؤولين في نصف الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لكشف ذممهم المالية.

وذكر بيان للهيئة، انه "من خلال مفردات تقرير شهري لدائرة الوقاية في الهيئة ان جميع كبار المسؤولين في ثلاثين وزارة وجهة مستقلة افصحوا عن مصالحهم المالية لعام ٢٠١٢، فيما سجلت عشر وزارات وجهات اخرى نسبة استجابة بأكثر من ٩٠% وتسع بأكثر من ٨٠% وثلاث بأكثر من ٧٠%".

وتابع البيان ان "ست وزارات وجهات اخرى تراوحت استجابتها بين ١٧ – ٦٣ % فيما لم تؤشر جداول التقرير نسبة استجابة كبار مسؤولي وزارة الدفاع، ولم تسجل أية استجابة لجهاز الامن الوطني".

وكشف تقرير النزاهة ان "استجابة المشمولين في ديوان الرئاسة ورئاسة مجلس الوزراء استقرت عند معدلات الشهر الماضي ٥٨-٨٢% على التوالي، فيما ارتفعت نسبة استجابة مجلس النواب من حوالي [٤٥] الى اكثر من [٤٦] بالمئة بعد مبادرة اربع نواب خلال تشرين الأول الى كشف ذممهم المالية ليبلغ عدد المستجيبين [١٥٠] من اصل [٣٢٥] نائباً".

وبين ان "هيئة النزاهة لم تتسلم بعد استمارات كشف المصالح المالية لاحد نواب رئيس الوزراء ووزيري النقل والصناعة والمعادن ومستشار الامن الوطني ورئيس الهيئة العليا للمساءلة والعدالة ومحافظي [١١] محافظة ورؤساء مجالس ست محافظات"، مشيراً الى ان "الهيئة تسلمت استمارات كشف [٣٠٧] اعضاء في مجالس المحافظات من بين [٤٨٢] اي بنسبة استجابة تجاوزت ٦٣%".

أنتهى